التحالفات الأوربية ضد محمد على باشا 1831 - 1841

أ. فرج المبروك فرج*
كلية التربية كاباو ، جامعة نالوت ، ليبيا
Frjalmbrwk301@gmail.com
تاريخ الارسال 2026/1/12م تاريخ القبول 2026/2/23م
https://doi.org/10.66045/eefdsgfdggf

The European Alliances Against Muhammad Ali Pasha (1831–1841)

Faraj Almabrouk Faraj
Nalut University, College of Education Kapow
Frjalmbrwk301@gmail.com

Abstract
This research examines the European alliances formed to confront Muhammad Ali Pashs modernization and expansionist project in the Narr East between 1831. 1841 . The study seeks to uncover the geopolitical and economic factors and motives that drove European powers led by Britain Austria and Russia to unite against the emerging Egyptian state after it posed a real threat to their interests and the regional balance of power inherited from the Congress of Vienna (1815)> The research focuses on a deep a analysis of two main trajectories : first the European alliance during the crisis of Muhammad Ali s occupation of Syria and his advance into Anatolia(1831-1833) and second the broader and more dangerous European alliance during the crisis of 1839-1841 . which nearly ignited a full-scale
European war . The study conludes that these alliances were kot merely a military reaction but an expression of the European bowers' system's will to maintain the status quo and prevent the rise of independent regional powers threatening its dominance.

الملخص :-

تناول هذا البحث التحالفات الأوربية التي تشكلت لمجابهة مشروع محمد على التحديثي والتوسعي في الشرق الأدنى ، وذلك في الفترة ما بين 1831 و1841 ، ويسعى البحث إلى كشف العوامل والدوافع الجيوسياسية والاقتصادية التي دفعت القوى الأوربية ، وعلى رأسها بريطانيا والنمسا وروسيا ، إلى التكتل ضد الدولة المصرية الناشئة ، بعد أن باتت تشكل تهديدا حقيقيا لمصالحها وميزان القوى الإقليمي الموروث عن مؤتمر فيينا (1815) ، ويركز البحث على التحليل العميق لمسارين

حقوق النشر © للمؤلف/للمؤلفين 2025. ينشر هذا البحث بموجب رخصة المشاع الإبداعي Creative Commons (CC BY-NC 4.0)

رئيسيين وهم ، التحالف الأوروبي خلال أزمة احتلال محمد على للشام وتقدمه نحو الأناضول (1831-1833) وثانيا ، التحالف الأوروبي الأوسع والأكثر خطورة خلال ازمة 1839 – 1841 التي كادت تشعل حربا أوروبية شاملة ، ويخلص البحث إلى أن هذه التحالفات لم تكن رد فعل عسكري فحسب ، بل كانت تعبيرا إرادة نظام القوى الأوروبي في الحفاظ على الوضع الراهن ومنع صعود قوى إقليمية مستقلة تهدد هيمنته .

المقدمة :-

شكلت فترة حكم محمد على باشا لمصر 1805 – 1848 منعطفا مفصليا في تاريخ الشرق الأدنى ، حيث نجح الطموح الواسع لهذا القائد في تحويل مصر من ولاية عثمانية غلى دولة قوية ذات جيش حديث ونظام إداري متطور واقتصاد مستقل ، إلا أن هذا المشروع التحديثي ، المقترن بطموحات توسعية واضحة ، اصطدم بجدار المصالح الإمبراطورية للقوى الأوربية العظمى التي كانت تسيطر على مفاصل السياسة الدولية في أعقاب حروب نابليون .

لم يكن صعود دولة إقليمية قادرة على تحدى السلطة المركزية للباب العالي في إسطنبول ، ومن ثم زعزعة التوازن الدقيق الذى رسمه مؤتمر فيينا 1815 ، أمرا يمكن أن تقبله تلك القوى ، لقد أدركت دبلوماسية لندن وفيينا وسان بطرسبرغ وباريس أن نجاح محمد على يعنى بروز كيان مستقل يهدد طرق المواصلات الحيوية إلى الهند ، ويقلب موازين القوى في شرق البحر المتوسط ، ويفتح الباب ألي احتمالات غير محسوبة ، ومن هنا ولدت فكرة التحالف الأوروبي المضاد ، ليس كرد فعل تلقائي على انتصار عسكري ، بل كاستراتيجية طويلة الأمد لاحتواء وإفشال المشروع المصري .

مشكلة البحث :-

تتمثل مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي : كيف تشكلت التحالفات الأوربية ضد محمد على باشا ؟ وماهي العوامل الحاسمة التي دفعت دولا أوروبية متنافسة الى التكتل لمواجهة مشروعه ؟ وكيف أثرت هذه التحالفات على مسار الدولة المصرية الحديثة ومستقبل المنطقة .

فرضيات الدراسة :-

الفرضية الاولى

تقوم على أساس أن الدافع المتعلق بموازين القوى والنفوذ في المنطقة ، كان المحرك الرئيسي للتحالفات الأوربية ، حيث رأت القوى الأوربية في صعود محمد على باشا تهديدا مباشرا للنظام الدولي القائم بعد مؤتمر فيينا 1815 ، فقد اعتبرت بريطانيا ان مشروعه يهدد طرق مواصلاتها الى الهند ، بينما رأت روسيا فيه عائقا أمام اطماعها في الممرات البحرية ، وخافت النمسا من تأثير نجاحه على استقرار امبراطوريتها متعددة القوميات .

الفرضية الثانية :-

تقوم هذه الفرضية على أساس أن الخطر الاستراتيجي الذى مثله محمد على باشا ، أجبر القوى الأوربية المتنافسة على تجاوز خلافاتها الثنائية وتشكيل تحالفات مؤقته ، فبالرغم من الصراعات التقليدية بين بريطانيا وفرنسا وروسيا والنمسا ، فإن مبدأ الحفاظ على النظام الأوروبي والسيطرة على الشرق العثماني تغلب على هذه الخلافات ، مما أدى إلى تحول التحالف من رد فعل جزئي إلى استراتيجية أوروبية موحدة .

الفرضية الثالثة :-

وتقوم على أساس أن التحالفات الأوربية استخدمت أدوات متعددة ومتدرجة لتحقيق أهدافها ، تطورت من الدبلوماسية الى القوة العسكرية ، وشملت هذه الأدوات الضغط الدبلوماسي ، الدعم العسكري للعثمانيين ، التحريض على الثورات الداخلية ، الحصار الاقتصادي ، وانتهاء بفرض المعاهدات المجحفة كمعاهدة لندن 1840 وفرمان 1841 التي قيدت السيادة المصرية وحولتها إلى كيان تابع .

أهداف الدراسة :-

تسعى هذه الدراسة الى تحقيق عدة أهداف مترابطة ، أولها تتبع وتحليل المسار التاريخي لتشكل التحالف الأوروبي الذى واجه محمد على باشا ، وذلك خلال ازمتي 1831-1833 و 1839-1841 ، مع الكشف عن التحولات في طبيعة هذه التحالفات من ردود فعل جزئيه إلى استراتيجية أوروبية شاملة ، وثاني أهداف الدراسة ، يتمثل في كشف الدوافع والأهداف الخاصة لكل قوة أوروبية من وراء الانضمام إلى هذه التحالفات ، وذلك من خلال تحليل المصالح المتباينة والمشتركة التي حركت سياسات كل من بريطانيا وفرنسا وروسيا والنمسا ضد المشروع المصري .

كما تهدف الدراسة إلى تقييم الاثار المباشرة وغير المباشرة لهذه التحالفات الأوربية على مسار الدولة المصرية الحديثة ومشروع محمد على الإصلاحي الشامل ، مع التركيز على كيفية تحول هذا المشروع من حالة صاعدة إلى كيان مقيد بقيود السياسة الدولية .

أهمية الدراسة :-

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها تتناول مرحلة مفصلية من تاريخ الشرق العربي ، حيث تمثل فترة صراع محمد على باشا مع القوى الأوربية لحظة حاسمة في تحديد مصير المشروع النهضوي العربي الاول ، فمن الناحية التاريخية ، تكمن أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على الآليات التي استخدمها النظام الأوروبي لإجهاض محاولة التحديث والاستقلال في مصر ، وكيف تحولت المنطقة منذ تلك اللحظة إلى ساحة لصراع النفوذ الأوروبي ، مما أخر نهضتها لعقود طويلة .

منهج الدراسة :-

اعتمد هذا البحث على المنهج التاريخي لدراسة الظاهرة في إطارها الزمنى وتتبع تطور الاحداث من 1831 الى 1841 ، والمنهج الوصفي لرصد وتسجيل الوقائع والحقائق المتعلقة بالتحالفات الأوربية والحروب والمعاهدات بشكل منهجي ، والمنهج التحليلي لفحص الأسباب والنتائج وتحليل دوافع القوى الأوربية وطبيعة تفاعلاتها مع التهديد المصري .

حدود الدراسة :-

الحدود المكانية : تركز الدراسة على مصر وبلاد الشام والأناضول وشرق البحر المتوسط ، مع الالتفات عواصم القرار الأوروبي لندن ، باريس ، فيينا ، سانت بطرسبرغ .

الحدود الزمانية : تغطى الدراسة الفترة من عام 1831 (بداية الغزو المصري للشام) وحتى عام 1841 (اصدار الفرمان السلطاني الذى حسم وضع مصر نهائيا تحت الهيمنة الأوربية – العثمانية) .

جذور الأزمة وتشكل التحالف الأوروبي الأول (1831 – 1833)

تشكلت البذور الأولى للصراع بين محمد على والقوى الأوربية من خلال تناقض جوهري لم يكن ممكنا حله ، من جهة سعى محمد على بحنكته وطموحه الذى لا يعرف الحدود ، إلى بناء دولة ذات سيادة حقيقية قادرة على منافسة الدول الأوربية نفسها ، معتمدا في ذلك على ثلاثة أركان رئيسية ، جيش نظامي حديث على النسق

الأوروبي (الجبرتي : 1998 156)، ونظام إداري مركزي فعال استبدل الولاة العثمانيين التقليديين ببيروقراطية خاضعة له مباشرة ، واقتصاد موجه يهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي وتمويل مشروعه الضخم مع التركيز على الزراعة التصديرية وخاصة القطن والصناعات الحربية

هذا المشروع الوطني اصطدم بالرؤية الأوربية للشرق العثماني ، فبعد هزيمة نابليون سعت القوى المحافظة على أوروبا (النمسا وروسيا وبروسيا وبريطانيا) إلى إقامة نظام دولي يحفظ السلام عن طريق الحفاظ على الوضع الراهن ومنع الثورات والتغيرات الحديّة ، وكانت الدولة العثمانية الضعيفة والواسعة تمثل عنصرا أساسيا في هذه المعادلة ، خاصة كحاجز ضد التمدد الروسي جنوبا ، وكسوق مفتوحة للبضائع الأوربية ، وكمنطقة نفوذ يمكن اقتسامها في الوقت المناسب البدرى، (ابوالفضل : 1998 ، 186) لذلك ، أي محاولة لإحياء كيان قوى من داخل جسد الإمبراطورية العثمانية كان ينظر إليها على أنها تهديد خطير لهذا التصور .

بدأ التصادم المباشر يلوح في الأفق مع تورط محمد على في القضية اليونانية ، فبموجب التزاماته تجاه السلطان العثماني محمود الثاني ، أرسل محمد على اسطوله وجيشه بقيادة ابنه ابراهيم لقمع الثورة اليونانية (1825-1827) ، وكانت النتائج عسكريا باهرة ، حيث كاد ابراهيم باشا أن يقضى على الثورة (بركات : د.ت ،86).

ولكن النجاح العسكري المصري أوجد مأزقا أوروبيا ، فالدول الأوربية الكبرى ، وخاصة روسيا وبريطانيا وفرنسا ، كانت تعاطفت مع اليونانيين لأسباب مختلفة (قومية ، دينية ، سياسية) ، والأهم من ذلك ، أن التقدم المصري الكاسح هدد بتغيير ميزان القوى في بحر إيجة ، وهذا ما دفع الدول الثلاث للتدخل عسكريا وتدمير الأسطول وتدمير الأسطول المصري في معركة (نافارين)عام 1827 (الإسكندري : 1997، 183).

وكانت نافارين صفعة قوية لمحمد على ، إذ افقدته أسطوله الذى بناه بكلفة باهظة ، وكشفت له بوضوح أن الطريق نحو التوسع سيكون محفوفا بمعارضة أوروبية شرسة ، ومع ذلك فإن هذا الإدراك لم يثنه عن التقدم ، بل ربما زاد اصراره على تعويض خسائره وضمان مستقبل دولته بشكل يمنع تكرار مثل هذه الكارثة .

كانت أزمة 1831- 1833 هي الميدان الأول الذى تجلت فيه معارضة أوروبا الموحدة ضد محمد على ، فبعد ان نكث السلطان محمود الثاني بوعوده لمحمد على بمنحه ولاية الشام مكافأة له على خدماته في اليونان وفى حرب الوهابيين في الجزيرة

العربية ، وجد محمد على الذريعة التي كان ينتظرها ، فجهز جيش بقيادة ابنه ابراهيم باشا ، الذى اجتاح بلاد الشام بسرعة مذهلة ، حيث سقطت عكا بعد حصار طويل في مايو1832 ، ثم دمشق ، واجتاز الجيش جبال لبنان الوعرة ، وهزم الجيوش العثمانية مرارا في معارك حمص وبيلان في يوليو 1832، وكانت المفاجأة الكبرى هي التقدم السريع نحو قلب الأناضول ، حيث انتصر ابراهيم باشا انتصارا ساحقا على الجيش العثماني الرئيسي في معركة (قونية) في ديسمبر 1832 ، وفتح الطريق نحو العاصمة اسطنبول نفسها ، (فهمى: 1995 ،117) وأمام هذا التطور الدراماتيكي وجدت القوى الأوربية نفسها أمام أمر واقع خطير ، وهو سقوط العاصمة العثمانية في أيدى القوات المصرية

موقف روسيا :-

مرّ الموقف الروسي اتجاه في تلك الفترة بمرحلتين ، مثلت المرحلة الأولى محاولة روسيا زيادة نفوذها عبر تقطيع أوصال الدولة العثمانية ، من خلال مساندة الحركات الثورية في البلقان ، وكذلك موقفها المساند للثورة الرومانية والثورة اليونانية والعمل للحصول على امتيازات من الدولة العثمانية في مجال المضائق البحرية ، وأقدمت في سبيل ذلك على التدخل العسكري المباشر في شؤونها ، وأجبرتها على التوقيع على معاهدة (أدرنه) عام 1829، أما المرحلة الثانية في السياسة الروسية اتجاه الدولة العثمانية ، فقد اتضحت بعد عام 1829 حيث عمد القيصر نيقولا الأول على تشكيل لجنة من كبار الساسة الروس ، مهمتهم بحث النتائج المترتبة عن سقوط الدولة العثمانية ، فوصلت اللجنة إلى نتيجة مفادها ضرورة المحافظة على بقائها متماسكة ، وعللت بأن استقلال أي دولة يعتبر خسارة للدولتين معا (**شنيكات: 2013،389**).

ولم تكد الدولة العثمانية تنتهى من الأزمة اليونانية ، حتى واجهت خطرا جديدا مصدره مصر التي خرجت عن طاعتها ، فأضطر السلطان العثماني إلى الاستنجاد بالدول الأوربية للوقوف في وجه هذا الخطر الداهم ، وفى ظل تباطؤ بريطانيا وفرنسا ، ألتجأ السلطان العثماني إلى روسيا والتي بدورها رحبت بذلك وقررت الوقوف إلى جانب السلطان العثماني ، وأيضا ابدت استعدادها لإرسال حملة عسكرية للدفاع عن العاصمة اسطنبول (**حسن : 2010 ،156**)

موقف فرنسا :-

عملت فرنسا على تعزيز قوة محمد على في المسألة الشرقية ، وأوحت له بالتدخل في سوريا شرقا وناحية بلدان شمال أفريقيا غربا ، تكون في مصلحة القوى الأوربية خصوصا فرنسا التي كانت تعتبر الصداقة المصرية عاملها المحوري في سياستها بالشرق (دوين : 2012 ، 40). فالضباط الذين قاموا بتدريب الجيش المصري فرنسيون ، ولخبرائها الدور الرئيسي في الثورة الاقتصادية ، وقامت بعثاتها التعليمية بإنشاء المدارس التي بلغ عدد تلاميذها 9000 تلميذ ا ، ومن هنا فكرت في الاستفادة من هذا الموقف لتدعيم سياستها في البحر المتوسط (رنوفان : د.ت 128)

وتبنت فرنسا مساندة محمد على باشا طالما أنه لا يهدد بقاء الكيان العثماني ، وقد دلل على ذلك الموقف الرسالة التي بعثت بها الحكومة الفرنسية لقنصلها في مصر أثناء الحرب والتي أشارت فيها غلى أنه "... لو أراد محمد على باشا أن يثبت انتصاراته التي حققها ، فلابد له أن يكون حذرِا ومعتدلا (عبدالعزيز : 2007 ،31) .

ومن ذلك نستنتج أن فرنسا كانت تريد أن تجعل مصر نقطة ارتكاز ضد بريطانيا ، ولكنها في نفس الوقت لم تكن تأمل في تفكك الدولة العثمانية ، الأمر الذى سيتسبب في تعقيدات خطيرة (رنوفان : د.ت ، 129).

ومن هنا يمكن أن نستخلص أن سياسة فرنسا في تلك المرحلة سارت في أتجاهين : الاتجاه الأول التمسك بسياسة الحفاظ على الدولة العثمانية ورفض كل ما يقلق السلطان العثماني البوسفور ، أي الوجود الروسي ومواجهة أثار معاهدة هنكار اسكله سي ، والاتجاه الثاني هو عدم حرمان محمد على باشا من انتصاراته و ضم مصر وسوريا إلى ممتلكاته (سنو : 1984، 10)

الموقف البريطاني :-

لم تكن بريطانيا في البداية ترى في ثورة محمد على اعتداء على وحدة الدولة العثمانية ، ومن ثم فأنها تعاملت مع هذه الثورة على أنه تمرد عادى ، إلا أنها كانت تخشى من إقامة الحكم المصري في سوريا ، إذ أنه قد يكون بداية لامتداد الدولة المصرية صوب الخليج العربي الأمر الذى سيهدد طرق مواصلاتها في الهند ، وكانت بريطانيا فوق كل شى في الاحتفاظ بالدولة العثمانية التي كانت تمثل حاجزا يحول دون توغل روسيا في البحر المتوسط (هشام : 2010 ، 156) . ، وفى نفس الوقت مارست بريطانيا ضغوطا على فرنسا

لسحب دعمها لمحمد على ، إلا أن مساعيها في هذا الأمر فشلت فاتجهت إلى استخدام سلاح الحرب التجارية ، وإثارة الفتن والقلاقل على الحكم المصري في بلاد الشام ودفع السكان إلى إثارة الثورة والتمرد ، وهنا أفلحت الجهود بعد أن ارغمت الدولة العثمانية على أبرام معاهدة بلطة ليمان 1838، والتي نصت على منع الاحتكار والتزام التجار الأجانب بدفع الرسوم الجمركية المبينة في المعاهدة فقط ، كما نصت على جواز تعامل التجار مع الأهالي مباشرة (غربي : 2007 ، 189)

موقف النمسا :-

كانت النمسا تميل إلى تعزيز مركز الدولة العثمانية لسببين : الأول ألا تجعل لروسيا ذريعة للتدخل في شؤون الدولة العثمانية وبسط حمايتها عليها ، والثاني أن مترنيخ (المستشار النمساوي) كان ينظر إلى تمرد محمد على ضد السلطان العثماني على أنه ثوره ضد الحكم الشرعي ، ولكن سرعان ما وقعت الأزمة عندما أنهزم الجيش العثماني على يد أبراهيم باشا في معركة نصيبين عام 1839 (عمر : 2003 319)، شعرت النمسا بأن هذا الانتصار سيؤسس لقيام دولة عربية وهو ما اعتبرته تهديد لمصالحها ، لذلك سعت غلى عقد حلف مع روسيا ، ونجحت في توقيع اتفاقية (ميونخ غراتز) التي ألزمت فيها روسيا بالاتفاق التام معها في كل ما يتعلق بمصير الدولة العثمانية (سنو : 2010، 156) .

وبموجب هذه الاتفاقية ضمنت روسيا تأييد النمسا لها في سياستها تجاه الدولة العثمانية والمحافظة عليها ضعيفة قدر الإمكان ، كما اعترفت روسيا بالنمسا شريكا كاملا في أي تجزئه مستقبلية للدولة العثمانية .

إن هذا الموقف من طرف النمسا ، يمكن تفسيره بأنها دولة قارية ولا يوجد لديها أسطول يعتد به مثل بريطانيا وفرنسا وروسيا ، وأن توازن القوى في أوروبا قد يفرض عليها اللجوء لروسيا لموازنة أي خطر من المعسكر الغربي ، ونتيجة لاجتماع كل هذه الأسباب فإن النمسا لن تمارس ضغط على محمد على لإنهاء الحرب الدائرة مع الدولة العثمانية (البدرى : 2001 ،108).

التحاف الأوروبي الرسمي والمواجهة (1939 – 1841)

إذا كانت أزمة 1831- 1833 قد كشفت عن تناقض المصالح الأوربية وخوفها من صعود محمد على ، فإن ازمة 1839 – 1841 شهدت تحول هذا الخوف الى تحالف

رسمي عسكري محكم نجح في فرض الارادة الأوربية الجماعية وإجهاض المشروع المصري عند حافة النجاح النهائي (البدرى : 2001، 167) .

كانت السنوات الست التي تلت معاهدة كوتاهيا فترة هدوء ظاهري ، لكنها في الحقيقة كانت مسرحا لصراع دبلوماسي حاد وتجهيز متسارع من الطرفين ، فمن جانب ، عمل محمد على باشا على ترسيخ حكمه في الشام ، لكن سياساته الاصلاحية المركزية الصارمة وفرض التجنيد الإجباري ورفع الضرائب ، بالإضافة إلى محاباة المسيحيين ، اثارت سخطا واسعا بين السكان المحليين ، وبلغت ذروتها في ثورات عنيفة في فلسطين ولبنان ، فاستغل السلطان محمود الثاني هذه الاضطرابات وأعد جيشا كبيرا بمساعدة مستشارين عسكريين أوربيين معتقدا أنه قادر الآن على استعادة الشام واسترداد هيبته وفى يونيو 1839 ، عبر الجيش العثماني الحدود إلى الشام ، ليلتقي بالجيش المصري بقيادة ابراهيم باشا في معركة (نزيب) بالقرب من الحدود السورية في 24 يونيو 1839 (فريد بك : 1890 ،137) ، فكانت نتيجة المعركة كارثه للعثمانيين ، حيث دمر الجيش المصري الجيش العثماني تدميرا شبه كامل ، وغنم كميات هائلة من العتاد والمدفعية ، ولكن نصر معركة (نزيب) الساحق لم يحسم المعركة السياسية ، بل اشعل الأزمة الأوربية الحاسمة ، فقد توفى السلطان محمود الثاني بعد أيام قليلة من وصول انباء الهزيمة ، وخلفه ابنه الشاب عبد المجيد الاول ، الذى وجد العرش على حافة الانهيار (فريد بك : 1890 ،455) .

وبلغت ذروة الأزمة عندما قرر قائد الأسطول العثماني ، احمد فوزى باشا ، الانضمام الى محمد على حيث وصل الى الاسكندرية في 14 يوليو 1839 ، وسلمَ الأسطول بأكمله (ما يقرب من 80 سفينة حربية بماقيها بارجات حديثة إلى السلطة المصرية (عبد الغفار : 1980 ،165)

وهكذا ، وفى غضون أسابيع ، خسر الباب العالي جيشه وأسطوله ، وأصبح محمد على ، من الناحية العملية ، القوة العظمى الوحيدة في الشرق العثماني ، وهذا التحول الدراماتيكي المفاجئ أجبر القوى الأوربية على التحرك السريع ، إذ لم يعد هناك مجال للتسويات المؤقتة أو للانقسامات ، فكان الخيار واضحا : أما قبول دولة مصرية كبرى تحكم من النيل إلى الفرات وتتحكم في طرق التجارة إلى الهند ، أو توحيد الصف لإرغامها على التراجع ، ومن هنا ، برزت شخصية (اللورد بالمر ستون) وزير الخارجية البريطاني ، كمهندس رئيسي للتحالف المضاد (لطيفة : 1990 ،48) .

كان بالمر ستون يرى في محمد على تهديدا وجوديا للمصالح البريطانية ، فدولة قوية في مصر والشام يمكنها أن تعطل طرق المواصلات البريطانية ، وتنافسها في التجارة ، وتقدم نموذج قد يقلد في أماكن أخرى من الإمبراطورية العثمانية ، إلا أن الأخطر من وجهة نظره ، هو أن فرنسا ، المنافس التقليدي لبريطانيا ، كانت تدعم محمد على علنا ، بل وتتطلع إلى جعل مصر والشام منطقة نفوذ فرنسية تحت قيادة هذا الحليف القوى لذلك ، سعى بالمر ستون بلا كلل غلى بناء تحالف أوروبي يضم (النمسا – وروسيا – بروسيا) لمواجهة محمد على وحليفته فرنسا ، حيث كانت المهمة شاقة ، بسبب العداوات التاريخية بين هذه القوى وخاصة بين النمسا وروسيا في البلقان ، ولكن بالمر ستون استغل الخوف المشترك من الاضطراب ، وأيضا براعة الدبلوماسي النمساوي (مترنيخ) الذى شاركه الرؤية للحفاظ على النظام (البدرى 2001، 167):

ونتج عن هذه المساعي توقيع معاهدة لندن في 15 يوليو 1840 بين بريطانيا والنمسا وروسيا وبروسيا (بدون فرنسا) ، وكانت هذه المعاهدة بمثابة وثيقة استعمارية بامتياز ، حيث قررت القوى الأربع مصير إقليمين (مصر والشام) دون حضور ممثلين عنهما ، ونصت هذه المعاهدة على منح محمد على ولاية مصر وراثيا ، وادارة جنوب الشام (عكا) مدى حياته فقط ، شريطة أن ينسحب من جميع المناطق الأخرى (الحجاز ، وكريت ، واضنة) في غضون عشرة ايام ، واذا رفض ، فإن القوى ستساعد السلطان العثماني عسكريا لاستعادة هذه الأقاليم ، وإذا قبل ثم تأخر في التنفيذ ، فإنه سيفقد حتى عرض عكا (سيار: 1997 ،334) .

كانت الرسالة واضحة ، وهى بمثابة إنذار نهائي مدعوم بقوة عسكرية مشتركة ، رفض محمد على المعتمد على وعود الدعم الفرنسي ، الإنذار بشدة معتبره أهانه لكرامته وتهديدا لمكتسباته

وهنا بدأ التدخل العسكري المباشر للتحالف ، حيث تولت البحرية البريطانية بدعم نمساوي محدود ، قيادة العمليات ، وفى سبتمبر 1840 ، قصف الأسطول البريطاني بقيادة الأميرال (تشارلز نابيير) مدينة بيروت ، ونزل الجيش العثماني بالقرب من المدينة إلا أنها لم تفلح في الاستيلاء عليها لحسن دفاع سليمان باشا عنها ، ولما وصل الخبر إلى إبراهيم باشا وهو في دمشق سيّر اليها مددا ، ولكن هذا الجيش هُزم في الطريق عند قرية برومانة ، ثم أنزل الحلفاء قوة أخرى عند صيدا فاستولت عليها عنوة قبل أن يصل إليها إبراهيم باشا لتخليصها ، وأشتبك مع الحلفاء فى8 أكتوبر في

موقعة فاصلة عند قلعة الميدان بالقرب من دمشق ، واشاع الحلفاء مقتل ابراهيم باشا ليحدثوا الذعر بين جنوده، وهو ما تحقق ، إذ هرب سليمان باشا والى بيروت بعد أن نصّب عليها صادق بك ، الذى أصابه الخوف من مواجهة التحالف ، ففر من المدينة مما جعل الانجليز يستولون عليها (عبد الغفار : 1980 ،208) .

اما الموقف الفرنسي ، الذى كانت تراهن عليه مصر ، فقد كان مخيبا للآمال ،

إذ وجدت فرنسا نفسها معزولة دبلوماسيا في أوروبا ، فبريطانيا بدأت تمارس عليها ضغوطا من أجل سحب دعمها لمحمد على ، بالأظافة إلى ذلك وبالرغم من موقف رئيس الوزراء الفرنسي (ادولف تييري) ، الذى هدد بالحرب وأمر بالتعبئة الجزئية ، الأمر الذى ترتب عليه حدوث أزمة داخل أوروبا عرفت ب(ازمة الراين) ، لكن الملك لويس فيليب ، المحب للسلام رفض المخاطرة بحرب أوروبية شاملة من اجل محمد على ، وأقال رئيس وزرائه ادولف تييري (عبدالعزيز : 2007 ، 31) .

وبهذا ، انكشفت أوراق فرنسا ، وتخلى حلفاء محمد على الأوربيون الوحيدون عنه تاركينه وحيدا أمام التحالف الرباعي القوى ، وتحت وطأة الحصار البحري البريطاني لموانئ مصر ، والانهيار التام في الشام ، والعزلة الدولية التامة ،وإمعانا في الضغط من جانب الحلفاء أرسل القائد العام استون فورد القائد شارل نابييه لتدمير القطع البحرية في الإسكندرية وحصارها ، وحال وصوله أرسل إلى محمد على يعرض عليه حكم مصر وراثيا بشرط سحب قواته من سوريا عندها لم يجد محمد على بدا من التسليم خاصة بعد أن تخلت عنه فرنسا ، وانهيار قواه المعنوية بعد سقوط عكا ، فتم الاتفاق على تسليم الأسطول العثماني وإخلاء سوريا مقابل أن تضمن دول الحلفاء أن تحكم أسرة محمد على مصر وراثيا وأن لا تمس سواحل مصر بسوء ، وتم التوقيع على هذا الاتفاق في 27 نوفمبر 1840 (اضطر محمد على إلى أن يرسل إلى ابنه يأمره بالانسحاب من الشام ، وفى 29ديسمبر 1840، أمر ابراهيم باشا قادة الجيش بتنفيذ عملية الجلاء ، وكان الجيش مؤلفا من خمسة وخمسين ألف جندي بصحبتهم مائة وخمسين مدفعا ، وكان يتبع هذا الجيش نحو سبعة الالف من الاتباع والعائلات ، وتم حشد هذا الجيش في حلب وتم تقسيمه إلى خمسة أقسام ، كل قسم يسلك طريق مختلفة (البكباشى : 1948، 398)

إلا أن السلطان العثماني رفض الاعتراف بنص الاتفاق الذى وقعه محمد على مع الأميرال نابييه ، ولم يقره بوسنبى سفير بريطانيا في اسطنبول ، ولكن رأى كل من مندوب بريطانيا والنمسا وبروسيا وروسيا غير ذلك ، وبعثوا بمذكرة إلى الباب العالي

في 3 يناير 1841، يطالبونه فيها بالرجوع عن قرار عزل محمد على الذى كان السلطان قد أصدره بعد أن رفض محمد على قبول شروط معاهدة لندن 1841 ، وطالبت الدول الأوربية من محمد على أن يخضع للباب العالي خضوعا تاما بلا قيد أو شرط ، فامتثل لذلك وأرسل في يناير 1841 برقيه يظهر فيها خضوعه واعترافه بسيادة الباب العالي ، وقد استجاب السلطان عبد المجيد الى طلبات الدول الأوربية على كراهة منه ، وأصدر بتاريخ 13 فبراير 1841 الخط الشريف " الهمايون " والذى ثبت فيه محمد على باشا على عرش مصر وأقر حقوق الوراثة لنسله ، وأرسله السلطان إلى محمد على باشا على يد رسول خاص هو سعيد مهيب افندي وزير العدلية العثمانية وزوده بتعليمات خاصة بمهمته (عبد الغفار : 1980 ، 211) .

وعلى أثر ذلك ، عادت مصر اإى حظيرة الدولة العثمانية وارتبطت بها ، وحرم التدخل الخارجي محمد على من ثمار الانتصارات التي حققها ، ووضعت مصر تحت الإشراف أو الوصاية الأوربية .

تداعيات التحالفات الأوربية وآثارها على مستقبل مصر :-

كانت هزيمة محمد على باشا على يد التحالف الأوروبي عام 1841 ، أكثر من مجرد نهاية حملة عسكرية توسعية ، لقد كانت إعلانا صريحا عن سقوط أول مشروع نهضوي عربي حديث ، وتأسيسا لنظام الهيمنة الأوربية الذى سيطر على المنطقة لأكثر من قرن

فمن الناحية السياسية والعسكرية ، حوّل فرمان 1841 مصر من دولة صاعدة ذات سيادة فعلية إلى كيان هجين – وراثي في الحكم ولكنه مقيد في كل شيء آخر – وكذلك قلّص الجيش المصري إلى 18.000 الف جندي فقط ، ويعتبر ذلك تقييدا لقدرة مصر على حماية مصالحها والدفاع عن استقلالها (يانج : 1996، 154) .

كما أن إخضاع مصر للاتفاقيات الدولية التي توقعها الدولة العثمانية ، بما فيها الامتيازات الأجنبية المهينة ، جعل منها سوقا مفتوحا أمام المنتجات الأوربية دون قدرة على حماية صناعتها الناشئة .

أما النتائج الاقتصادية ، فكانت أكثر كارثية ، فإلغاء نظام الاحتكار الذى كان عماد الاقتصاد المصري ، أدى ألي انهيار الصناعات الوطنية الوليدة التي أنشأها محمد على باشا وكذلك فتح السوق المصرية أمام البضائع الأوربية ، خاصة البريطانية دون رسوم جمركية ، وأيضا حوّل مصر من دولة تحاول تحقيق الاكتفاء الذاتي غلى سوق استهلاكية للمنتجات الأوربية ، وهذا التحول الاقتصادي الجذري هيأ الأرضية للديون

الخارجية التي تراكمت في عهد خلفاء محمد على باشا ، والتي أدت بدورها على التدخل الأوروبي المباشر في الشؤون المصرية ولاحتلالها من الدولة البريطانية عام 1882 (ابو الفضل : 1998، ، 216) .

لقد نجحت التحالفات الأوربية ليس فقط في وقف التوسع المصري ، بل في تفكيك البنية الاقتصادية التي كانت تمثل أساس القوة المصرية .

أما على المستوى الاجتماعي والثقافي ، فكان لفشل مشروع محمد على باشا أثارا عميقة على تطور الفكر النهضوي العربي ، حيث أظهرت هذه التجربة بوضوح أن محاولات التحديث الذاتي ستواجه معارضة أوربية شرسة ، إذا هددت المصالح الاستعمارية ، وهذا الإدراك خلق حالة من اليأس والإحباط لدى النخب المثقفة في المنطقة ، وجعلها تتردد في الدعوة لمشاريع نهضوية جريئة ، كما عززت الهزيمة فكرة أن التقدم لا يمكن تحقيقه دون موافقة القوى الأوربية أو تحت رعايتها ، مما فتح الباب لتبنى نماذج إصلاحية أكثر تحفظا وأقل تهديدا للمصالح الأجنبية .

ومن الناحية الإقليمية ، أسست هزيمة محمد على باشا لنمط العلاقات الدولية في المنطقة الذى استمر حتى الحرب العالمية الأولى ، حيث ثبت مبدأ أن القوى الأوربية هي التي تقرر مصير الدول العربية ، وأن السلطة العثمانية أصبحت مجرد وسيط تنفذ من خلاله الغرادة الأوربية ، كما أن تقسيم المنطقة إلى مناطق نفوذ أوروبية بدأ يتضح من خلال الموقف الفرنسي المؤيد لمحمد على باشا مقابل الموقف البريطاني المعارض ، وهو ما تبلور في اتفاقية سايكس بيكو عام 1916.

والأهم من ذلك كله ، أن تحالفات 1839-1841 كرست مبدأ حماية المصالح الأوربية كمبرر شرعي للتدخل في شؤون المنطقة ، حيث أصبح من المقبول دوليا أن القوى الأوربية لها الحق في استخدام القوة لمنع أي تغيير في الوضع الراهن يهدد مصالحها ، هذا المبدأ ، طبق لاحقا في مناسبات عديدة ، من التدخل في شؤون الدولة العثمانية ت تحت ذريعة " الإصلاحات " إلى الاحتلال المباشر للعديد من البلدان العربية .

وعلى المدى البعيد ، يمكن اعتبار فشل مشروع محمد على باشا بداية لمسار تاريخي بديل حُرمت منه المنطقة العربية ، فلو نجح هذا المشروع ، لكان من الممكن أن تنشأ دولة إقليمية قادرة على حماية استقلالها وتنمية اقتصادها ، وقد تكون شكلت نموذجا يحتذى به في بقية أنحاء العالم العربي ، لكن إفشال المشروع يعنى أن المنطقة ستظل لعقود طويلة ساحة للصراع بين الدول الأوربية ، وميدانا لتجارب الإصلاح الفاشلة ، ومرتعا للاستبداد الداخلي والهيمنة الخارجية

وختاما ، فإن تداعيات التحالفات الأوربية ضد محمد على باشا تجاوزت بكثير الإطار الزمنى المباشر للأحداث ، إذ شكلت هذه الأحداث نقطة تحول تاريخية حاسمة ، حيث انتقلت المنطقة من مرحلة محاولات النهوض الذاتي إلى مرحلة الهيمنة الأوربية المباشرة ، ومن حلم الاستقلال والتحديث إلى واقع التبعية والتخلف ، وهذا ما يجعل دراسة هذه الفترة ضرورة لفهم جذور العديد من المشكلات التي تواجه المنطقة العربية حتى اليوم .

نتائج الدراسة :-

1 / نجحت التحالفات الأوربية في تحقيق هدفها الاستراتيجي الأسمى وهو الحفاظ على الدولة العثمانية الضعيفة ككيان موحد تحت النفوذ الأوروبي المشترك ، ومنع قيام دولة إقليمية ومستقلة في مصر والشام ،

2/ أدت هذه التحالفات إلى إجهاض المشروع النهضوي لمحمد على باشا ، ليس عسكريا فحسب ، بل اقتصاديا وسياسيا ، من خلال فرض شروط – فرمان 1841- ، قيدت السيادة المصرية وحولتها إلى سوق مفتوحة للبضائع الأوربية .

3/ كشفت الأزمة عن اليات عمل " النظام الأوروبي " ، حيث تمكنت القوى المتنافسة من التغلب على خلافاتها مؤقتا والتوحد لمواجهة أى تهديد للنظام القائم ، حتى لو كان خارج أوروبا .

4/ أسفرت الأزمة عن عزلة فرنسا مؤقتا ، وتأكيد زعامة بريطانيا الدبلوماسية والعسكرية في الشرق ، بينما حصلت روسيا على تنازل مهم بإلغاء معاهدة هنكار إسكة (في مؤتمر لندن للدول البحرية 1841) واستبدالها باتفاقية دولية حول المضائق

5/ تركت الأحداث إرثا ثقيلا على المنطقة ، حيث حسدت بداية الهيمنة الأوربية المباشرة على مقدراتها ، وأخرت اى محاولة جادة للإصلاح والاستقلال عن الدولة العثمانية لعقود .

توصيات الدراسة :-

1/ توصى الدراسة بضرورة إجراء مزيد من الأبحاث الأرشيفية في الوثائق العثمانية والسورية والمصرية ، لفترة الحكم المصري للشام ، لمعرفة الأثير الاجتماعي والاقتصادي لهذه الفترة وكيفية تفاعل السكان مع الصراع الدولي .

2/ التوصية بدراسة مقارنة بين سياسات محمد على التحديثية وردود الفعل الأوربية ، وبين سياسات تحديثية لاحقة في المنطقة مثل (سياسة التتريك العثمانية ، أو إصلاحات اسماعيل باشا 3) وموقف الدول الأوربية منها .

4/ ضرورة الربط بين نتائج هذه الفترة (اتفاقية 1841) والتداعيات طويلة الأمد التي مهدت لاحقا للاحتلال البريطاني لمصر عام 1882، ضمن أطار بحثى يتابع تطور العلاقة بين مصر والقوى الأوربية طوال القرن التاسع عشر .

5/ إلقاء الضوء على البعد الإقليمي للازمة ، وخاصة دور القوى المحلية في جبل لبنان وبلاد الشام في التأثير على مسار الأحداث ، بعيدا عن الرؤية المركزية الأوربية أو المصرية .

بيان تضارب المصالـــح:

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة.

المصادر والمراجع :-

1) الجبرتي عبدالرحمن حسن ، عجائب الاثار في التراجم والاخبار ، دار الكتاب ، ج3 ، 1998
2) الإسكندري عمر ، سليم حسن ، تاريخ مصر من الفتح العثماني الى قبيل الوقت الحاضر ،ط2 ، مكتبة مد بولى ، القاهرة ، 1997
3) البدرى ، محمد عبدالستار ، المواجهة المصرية الأوربية في عهد محمد على ، دار الشروق ، 2001
4) بركات داود ، البطل الفاتح ابراهيم وفتحه الشام ، دار الرحمانية ، مصر ، د ت
5) البكباشى عبد الرحمن زكى ، ذكرى البطل الفاتح ابراهيم باشا ، 1848-1948، دار المعرفة ، القاهرة ، 1948
6) سيار الجمل ، تكوين العرب الحديث ، دار الشروق ، عمان ، 1997
7) جورج دوين ، محمد على والحملة الفرنسية على الجزائر 1829-1830 ، ترجمة ن صادق سلام ، دار عالم الافكار ، الجزائر ، 2012
8) محمد رفعت عبدالعزيز ، الجيش المصري وحروب الشام الاولى ، عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية ، مصر ، 1999
9) عبد العزيز عمر ، دراسات في تاريخ مصر الحديث والمعاصر ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، 1989
10) الغالي غربي ، دراسات في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2007
11) محمد حسين عبد الغفار ، بناء الدولة الحديثة في مصر ، دار المعارف ، القاهرة ، 1980
12) محمد بك فريد ، البهجة التوافقية في تاريخ مؤسس العائلة الخديوية ، دار النهضة ، القاهرة ، 1890
13) محمد عبدالفتاح ابوالفضل ، الحوة المصرية في عهد محمد على ، دار الهيئة العامة لشؤون المطابع الاميرية ، مصر ، 1998
14) خالد فهمى ، صفوة العصر في تواريخ ورسوم مشاهير مصر ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 1995
15) عبد الرؤوف سنو ، العلاقات الروسية العثمانية 1687-1878 ، سياسة الاندفاع نحو المياه الدافئة ، مجلة تاريخ العرب والعالم ، ع 73 ، بيروت ، 1984
16) عيسى حسن ، الدولة العثمانية عوامل النهوض واسباب الانهيار ، الدار الاهلية ، عمان , 2009

17) هشام سوادي هشام ، تاريخ العرب الحديث 1516-1918 ، دار الفكر ، عمان ، 2010
18) محمد سالم الطيفة ، الحكم المصري في الشام 1831-1841 ، ط2 ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 1990
19) جورج يانج ، تاريخ مصر في عهد المماليك الى نهاية حكم اسماعيل ، تعريب ، علـى احمـد شـكري ، ط2 ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 1996